الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينوّه بمضامين تصريح سمو ولي العهد بمناسبة إقرار ميزانية المملكة لعام 2027م

نوّه معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله السند، بالمضامين الضافية والرؤى السديدة التي اشتمل عليها تصريح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، بمناسبة إقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1448 / 1449هـ (2027م).

وأكّد معاليه أن ما حملته الميزانية العامة من أرقام ومستهدفات طموحة، وما أبرزه تصريح سمو ولي العهد من معطيات تنموية واقتصادية، يجسد حرص القيادة الرشيدة -أيدها الله- على وضع رفعة الوطن ومصلحة المواطن في صدارة أولوياتها، وتعظيم أثر المرحلة الثالثة من رؤية المملكة 2030 في حياة الإنسان، وبناء اقتصاد مزدهر ومستدام يمتد أثره للأجيال القادمة، مع التوازن الدقيق بين دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع جودة الحياة.

وأشار الشيخ السند، إلى أن تأكيد سمو ولي العهد على ارتباط التنمية الشاملة بأمن الوطن واستقراره وسيادته، وما تنعم به المملكة من متانة اقتصادية وقدرة عالية على التكيف مع المتغيرات، هو ثمرة من ثمار رؤية المملكة المباركة ٢٠٣٠، مشيدًا في الوقت ذاته بما أولاه تصريح سمو ولي العهد من تقدير واعتزاز لرجال القوات المسلحة والقطاعات الأمنية والمرابطين على الحدود في الدفاع عن الوطن ومقدراته.

وبيّن معاليه أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانطلاقًا من دورها ومهامها، ماضية في مواكبة مستهدفات هذه الميزانية المباركة، ورفع كفاءة الأداء والإنفاق، وتطوير برامجها التوعوية والوقائية، بما يسهم في تحصيل رسالتها وتحقيق مقاصدها وأهدافها، وخدمة المواطنين والمقيمين والزائرين على أكمل وجه.

واختتم معالي الرئيس العام تصريحه سائلًا الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على بلادنا أمنها واستقرارها ورخاءها، وأن يبارك في الجهود المبذولة لرفعة الوطن وعزته.